ورقة مُعطيات، كانون الثاني/ ديسمبر 2025

تطبيق القانون على المدنيين الإسرائيليين في الضفة الغربية (عنف المستوطنين)

رصد مُعطيات ييش دين 2005-2025

- 93,6% من ملفات التحقيق في الجرائم الأيديولوجية التي يرتكبها اسرائيليون ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية ("عنف المستوطنين")، التي فتحتها الشرطة الإسرائيلية منذ عام 2005، انتهت دون توجيه لائحة اتهام
- يُظهر تحليل ملفات التحقيق التي فُتحت في جرائم ارتكبها مدنيون إسرائيليون ضد فلسطينيين أن الشرطة فشلت في التحقيق بـ **82%** منها
- منذ عام 2005، فقط **3%** من ملفات التحقيق المفتوحة في جرائم أيديولوجية ارتكبها مدنيون اسرائيليون ضد الفلسطينيين أفضت إلى إدانة كاملة أو جزئية
- إنعدام الثقة بالسلطات الإسرائيلية: منذ العام 2023، تنازل **58,3%** من ضحايا الجريمة الفلسطينيين عن حقهم في تقديم شكوى ضد الإسرائيليين الذين اعتدوا عليهم وأذوهم
- إلى جانب الفشل المتواصل في مُعالجة الجريمة الأيديولوجية، وُثّقت بالسنوات الأخيرة **العشرات من** الهجمات المُنظمة والعنف الجماعي الذي مارسه مدنيون إسرائيليون ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية

بلغ عنف المدنيين الإسرائيليين الأيديولوجي المُمارس ضد الفلسطينيين مستويات جديدة في العامين الماضيين، إذ شهد هجمات يومية ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في جميع أنحاء الضفة الغربية، والتي أسفر بعضها عن عواقب وخيمة ومُميتة. أدى تراكم الأحداث بوتيرة غير منقطعة لأن تحتل هذه الظاهرة، المعروفة باسم عنف المستوطنين، مكانة أكثر مركزية في الخطاب العام في إسرائيل وحول العالم. إلا أنه لا يدور الحديث عن ظاهرة جديدة: عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين، الذي يُوظف للاستيلاء على الأراضي في الضفة الغربية وتحقيق غايات سياسية، يرافق المشروع الاستيطاني الإسرائيلي منذ بدايته بدرجات متفاوتة.

ترصد وتوّثق منظمة "ييش دين" منذ عام 2005 الجرائم التي يرتكبها مدنيون ومستوطنون إسرائيليون وغيرهم في الضفة الغربية ضد الفلسطينيين أو الاعتداءات على ممتلكاتهم، كما تساعد ضحايا الجريمة على تقديم

شكوى للشرطة الإسرائيلية، إذا ما رغبوا بالاشتكاء. تحدث أعمال العنف هذه يوميًا في جميع أنحاء الضفة الغربية: على الأراضي الزراعية، الطرقات، شوارع القرى والمدن، وحتى داخل منازل السكان الفلسطينيين. يوثق فريق محققي ييش دين أعمال العنف وإذا كان الضحايا يرغبون في تقديم شكوى إلى الشرطة، يتابع الطاقم القانوني للمنظمة تحقيق الشرطة ويمثل ضحايا الجريمة في الإجراءات الجنائية ضد الجناة، إذا ما اتخذت.

تُظهر ورقة المُعطيات هذه، التي تلخص أكثر من عقدين من التوثيق ورصد نتائج التحقيق في الجرائم الأيديولوجية التي يرتكبها إسرائيليون ضد الفلسطينيين، أن دولة إسرائيل لا تفي بواجبها، كما يقتضي القانون الإسرائيلي والدولي، لحماية الفلسطينيين في الضفة الغربية من الأذى. تُبيّن المُعطيات أن السلطات الإسرائيلية تُخفق بشكل منهجي ومتواصل في إنفاذ القانون على المواطنين الإسرائيليين الذين يعتدون على الفلسطينيين وممتلكاتهم في الأراضي المحتلة.

هذا الفشل ليس نتيجة لإخفاق موضعي أو نقص في الموارد، بل هو تعبير عن سياسة متسقة تميّز سلسلة المُعالجة القضائية للجريمة الأيديولوجية التي يقترفها مواطنون إسرائيليون ضد الفلسطينيين بالكامل: من عدم وجود وقاية ناجعة ومنع الاعتداءات على الفلسطينيين، بل والمساهمة في هذا العنف ميدانيًا، من خلال فرض عوائق على الفلسطينيين الساعين للاشتكاء، تحقيقات شرطية فاشلة ونسبة تطمح الى الصفر من توجيه لوائح الاتهام، إلى تخفيف العقوبة في الحالات النادرة التي دين فيها مستوطنون عنيفون. هذه الأمور مجتمعة، لا تردع الإسرائيليين المنتهجين للعنف ضد الفلسطينيين، مما يخلّف السكان المحليين، الذين يعيشون تحت نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) القمعي في الأراضي المحتلة، بلا حماية على وقع هجمات واعتداءات ومضايقات أولئك الذين يتمتعون بحقوق امتياز في إطار هذا النظام.

حقيقة كون الفشل النظاميّ المنهجي في معالجة العنف الأيديولوجي للمواطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين متواصل منذ أكثر عن عقدين، يدلّ على أنها سياسة متعمدة تنتهجها دولة إسرائيل، التي تعمد إلى تطبيع عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين، وتدعمه في واقع الأمر. وذلك لأن عنف المستوطنين يخدم أهداف الدولة، التي تسعى جاهدة لتوسيع نفوذها في الأراضي المحتلة وتهجير الفلسطينيين من أراضيهم.

1. خلفية: الجريمة الأيديولوجية للمدنيين الإسرائيليين في الضفة الغربية

إحدى الخصائص الرئيسية للاحتلال الإسرائيلي المتواصل منذ 58 عامًا، هي المشروع الاستيطاني الإسرائيلي الذي يسعى إلى الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين وسلبهم إياها. رسميًا، تستولي دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية من خلال أوامر إغلاق عسكرية على مناطق معيّنة أو إعلان أراضي دولة وتخصيصها للمستوطنات، كما بواسطة إجراءات التخطيط والبناء التي تدمّر أي مبنى يبنيه فلسطيني من دون ترخيص، وتشجع التخطيط والتنمية بشكل حصري تقريبًا للإسرائيليين.

توجد علاقة مباشرة بين السياسة الإسرائيلية المتمثلة في السعي للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وعنف المستوطنين. يلعب هذا العنف دورًا مكملًا لأفعال الدولة، دون أن تضطر إسرائيل الإعلان عنه صراحة ودون تحملها المسؤولية الرسمية عن تهجير الفلسطينيين من أراضيهم باستخدام الترهيب، الاعتداءات والأذى الجسدي، تدمير الممتلكات والإزعاج المتواصل لروتين حياتهم. عمليًا، صار مدنيون إسرائيليون ينتهجون العنف الإيديولوجي المنهجي ضد الفلسطينيين متعاقدين ينفذون عمل الدولة، ويشاركون في جهودها لتوسيع السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية مع الحفاظ على مظهر سيادة القانون.[1]

يعكس إنشاء الحكومة الإسرائيلية السابعة والثلاثين في كانون الأول/ ديسمبر 2022 إمعانًا مؤسساتيًا في سياسة التوسع الاستيطاني بالضفة الغربية، ومعه أيضًا الامعان في دعم عنف المستوطنين. عند إنشائها، صرّحت الحكومة علانية نيّتها بتوسيع المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، ووضعت الاتفاقات الائتلافية مع أحزاب الائتلاف خطة عمل فعلية للشرعنة بأثر رجعي للبؤر الاستيطانية غير الشرعية وتسريع الخطوات لضم الضفة الغربية إلى إسرائيل.[2]

عُيّن أعضاء كنيست ارتبط اسمهم بالتحريض الأرعن والعنف ضد الفلسطينيين كوزراء رفيعي المستوى في الحكومة الحالية، وهم يروّجون لسياسات ويرّقون مسؤولين بمناصب مركزية معنية بشرعنة الإجرام الإسرائيلي وعنف المستوطنين في الضفة الغربية صراحة ومباشرة.[3] على سبيل المثال، أوقف بتسلئيل سموطريتش، الذي تعيّن وزيرًا إضافيًا في وزارة الأمن وتولى مسؤولية الإدارة المدنية، تمامًا تقريبًا عن إنفاذ القانون في مخالفات البناء غير القانوني للإسرائيليين في الضفة الغربية.[4] ووفقًا للتقارير، أمر إيتمار بن جفير، الذي تم تعيينه وزيرًا للأمن القومي ومسؤولًا عن الشرطة الإسرائيلية، الشرطة بالامتناع عن الإنفاذ الكامل ضد المواطنين الإسرائيليين

1 أنظر، على سبيل المثال: ييش دين، زعاةً في مراعي غيرهم: مزارع المواشي التابعة لمستوطنين إسرائيليّين في الضفة الغربيّة وانتهاكها لحقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيّين (كانون الأول/ ديسمبر 2021)؛ ييش دين، يتسهار نموذجًا: عنف المستوطنين كأداة للسيطرة على أراضٍ فلسطينيّة تحت حماية الدولة والجيش (آب/ أغسطس 2018)؛ ييش دين، مسار النهب - حالة البؤرة الاستيطانية عدي عاد (شباط/ فبراير 2013).

2 أنظر: ييش دين، جمعية حقوق المواطن، نكسر الصمت وأوفك، الانقلاب الصامت: تغيّر طابع السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، تحليل لسياسة الضم التي انتهجتها الحكومة السابعة والثلاثون وتبعاتها (تموز/ يوليو 2024).

3 مع إنشاء الحكومة، أنشأت هيئة جديدة في وزارة الأمن باسم مُديرية الاستيطان خاضعة مُباشرة للوزير سموطريتش، والتي تسيطر على مُعظم جوانب ومناحي الحياة المدنية في الضفة الغربية، يشمل إنفاذ القانون على البناء غير القانوني. في المقابل، مرّ بالكنيست التعديل 37 لأمر الشرطة (الذي يُعرف أيضًا باسم "قانون بن جفير")، والذي وسّع صلاحيات وزير الأمن القومي وأخضع سياسات الشرطة وأنشطتها للوزير بن جفير مباشرة. للتوّسع في هذا الشأن راجعوا الحاشية رقم 2.

4 هجار شيزاف، برعاية سموتريتش، أوقفت المُديرية بشكل شبه كامل إخلاء البناء الاستيطاني غير القانوني، هآرتس، 2 تموز/ يوليو 2023.

المتورطين في أعمال عنف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية.[5] في تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، تم اعتقال قائد الوحدة المركزية للتحقيقات في منطقة يهودا والسامرة التابعة للشرطة الإسرائيلية، المسؤول عن التحقيق في الجرائم الأيديولوجية ضد الفلسطينيين وحلها، للاشتباه في أنه تعمد منع أو تخريب التحقيقات في حوادث عنف المستوطنين، من أجل استرضاء الوزير بن جفير والحصول على ترقية منه.[6] في تموز/ يوليو 2025، صرّح قائد منطقة يهودا والسامرة الجديد، موشي بينتشي، أن "حماية الاستيطان أهم من إنفاذ القانون وإحلال النظام" مُضيفًا "نحن هنا من أجل الاستيطان".[7] وردت الأقوال في حفل تدشين وحدة تطوعية من المستوطنين يتمثل دورها في حماية المستوطنات، وهي خطوة أخرى في بناء وتسليح ميليشيات المستوطنين.

كل هذه مؤشرات خطيرة ومقلقة للغاية على عمل الشرطة الإسرائيلية، وهي تتماشى مع المعلومات التي جمعتها ييش دين عن فشل الشرطة في منع وقوع حوادث عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين بالضفة الغربية والتحقيق فيها. علاوة على ذلك، فإن تعيين دافيد زيني رئيسًا لجهاز الأمن العام - الشاباك، المسؤول، في جملة أمور، عن التعامل مع إرهاب المواطنين اليهود. تم تعيين زيني على الرغم من مواقفه المعروفة المتوافقة مع التيارات المسيانية المُتطرفة.[8]

أوضحت الحكومة الإسرائيلية الحالية أنها لا تعتبر عنف المستوطنين مشكلة يجب التعامل معها، ولا تنوي التحرك ضدها. في الواقع، شهدت السنوات الثلاث منذ إنشاء الحكومة، زيادة كبيرة في عدد حوادث عنف المستوطنين في الضفة الغربية. شهدت الفترة بين كانون الثاني/ يناير وأيلول/ سبتمبر 2023، قفزة بأكثر من الضعف في عدد حوادث العنف ضد الفلسطينيين، مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق.[9] شكّل هجوم السابع من أكتوبر 2023 نقطة ارتفاع حاد في نطاق وشدّة عنف المستوطنين. بينما صبّ الاهتمام الجماهيري العام بالمجتمعات الإسرائيلية المتضررة من الهجوم والهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة، استغل المستوطنون الوضع لتنفيذ غارات واجتياحات عنيفة منظمة في جميع أنحاء الضفة الغربية.[10] وفي الوقت نفسه، قام الجيش بسرعة بتجنيد الآلاف من المستوطنين للخدمة الاحتياطية، في صفوف وحدات التدخل السريع المحلية ووحدات "الحماية الإقليمية" في الضفة الغربية.[11] مذ ذاك الحين، رُصدت آلاف أحداث العنف ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بما في ذلك العديد من الحالات التي تصرف فيها مستوطنون مسلحون بعنف وضايقوا السكان الفلسطينيين، أتلفوا ممتلكات، هددوهم واعتدوا عليهم. أدت هذه الأعمال من بين أمور أخرى، إلى تهجير 44 مجتمعًا محليًا منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2023.[12]

5 إيلانا ديان، الوثيقة المُقدمة لرئيس هيئة الأركان والرأي الاستشاري من رئيس الشاباك عن أمر بن جفير، **N12**، 23.11.2023.

6 ليران تماري وإليشاع بن كيمون، عدم اعتقال مشتبهين بالإرهاب اليهودي، تحديث في التحقيق السري: الشبهات ضد قائد الوحدة المركزية للتحقيق ومفوّض مصلحة السجون، **ynet**، 5.12.2024؛ أور رافيد وعنبار تويزر، الشبهات ضد قائد الوحدة المركزية للتحقيقات يهودا والسامرة أفيشاي موعلم: امتنع عن اعتقال مشتبهين بالإرهاب اليهودي – كي يترقّى في صفوف الشرطة، **N12**، 5.12.2024.

7 يهوشواع جوش برينر، قائد منطقة يهودا والسامرة: لقد قررت أن حماية الاستيطان أهم من إنفاذ القانون والنظام في المنطقة، **هآرتس**، 10.7.2025.

8 هيلو جلازر، سبق وشغلت شخصيات متطرفة مناصب قيادية بالدولة. أمثال رئيس الشاباك دافيد زيني، لم يكن، **هآرتس**، 4.9.2025.

9 في الفترة كانون الثاني/ يناير - أيلول/ سبتمبر من ذلك العام، حتى قبل هجمات 7 تشرين الأول/ أكتوبر، وثق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 844 حادثة عنف مستوطنين، مقارنة بـ474 حادثة في الفترة نفسها من عام 2022، راجع الحاشية رقم 12.

10 خلال الفترة من 7 تشرين الأول /أكتوبر إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، وثّقت "ييش دين" 225 حادثة عنف مستوطنين، وقعت في 93 قرية وبلدة فلسطينية في الضفة الغربية. للحوادث بالتفصيل، راجعوا: عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية برعاية الحرب.

11 ييش دين، **مستوطنون بالزي العسكري: عنف المدنيين الإسرائيليين بلباس عسكري ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية** (كانون الأول/ ديسمبر 2025).

12 وفقًا لبيانات جمعتها بتسيلم، منذ بداية الحرب في غزة حتى 30 أيلول/ سبتمبر 2025، هُجّرت قسرًا 44 قرية ومجتمع فلسطيني يأوي 2,701 نسمة، بينهم 1,266 قاصرًا. لمطالعة إضافية: ييش دين، مُجتمعات مُهجّرة، أناسٌ منسيون: النقل القسري للفلسطينيين في الضفة الغربية بأيادٍ إسرائيلية (آذار/ مارس 2025).

بحسب معطيات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، شهد العام 2023، 1290 حادثة عنف مستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية. وتواصل هذا النمط عام 2024 أيضًا، حيث سُجلت 1420 حادثة عنف مستوطنين ضد الفلسطينيين، وفي الفترة من كانون الثاني/ يناير إلى تشرين الأول/ أكتوبر 2025، سُجلت 1485 حادثة عنف مستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية. بلغ العنف ذروته في تشرين الأول/ أكتوبر 2025، مع بداية موسم قطاف الزيتون، حيث تم توثيق 264 حادثة من عنف المستوطنين في كافة أنحاء الضفة الغربية – بمعدل أكثر من ثماني هجمات في اليوم. وهو أعلى كم من أعمال عنف المستوطنين الذي رصدته المنظمة منذ أن بدأت في التوثيق في 2006.[13]

كما تشير البيانات الواردة من جهاز الأمن الاسرائيلي إلى زيادة حادة في حوادث عنف المستوطنين في الضفة الغربية. وفقًا للتقارير، بين كانون الثاني/ يناير وآخر تشرين الأول/ أكتوبر 2025، وثق الجيش 704 حوادث "جريمة قومية" ارتكبها المستوطنون ضد الفلسطينيين، مقارنة بـ 675 حادثة موثقة خلال عام 2024 كاملًا. هذه الأرقام تُشير الى ارتكاب نحو 70 اعتداءً شهريًا بالمُعدل خلال 2025، مقارنة بـ 56 اعتداءً شهريًا في عام 2024، وهو عام شهد أيضًا، وفقًا لبيانات وزارة الأمن، تصاعدًا في حوادث عنف المستوطنين.[14]

كانت الزيادة في العنف ضد الفلسطينيين مصحوبة بالتباهي العلني والمُجاهر للاسرائيليين بالاعتداءات الخطيرة على الفلسطينيين. في مجموعات واتس-أب وتلغرام التابعة لناشطي اليمين المتطرف من البؤر الاستيطانية، تُنشر رسائل تتباهى وتجاهر بالهجمات، وإحراق وإضرام النيران، وتخريب الممتلكات في القرى الفلسطينية، وأحيانًا من مستخدمين يستخدمون أسماءهم علانية. على سبيل المثال، في مجموعة "أخبار أناش" (أنشي شلومينو – رجال سلامتنا)، التي توصف بأنها مجموعة "أخبار وتقارير عن مكافحة العدو العربي" تضم أكثر من 750 عضوًا، نُشرت ملخصات شهرية تفصل عشرات القرى الفلسطينية التي تعرضت للهجوم، إلى جانب بيانات عن الإصابات الفلسطينية، وأعداد المركبات والمنازل التي أضرمت فيها النيران، وآلاف أشجار الزيتون التي تم قطعها وأضرار واسعة النطاق في الممتلكات. وجود هذه الجماعات، التي تجاهر بنشاطها علنًا ولا تحاول حتى التستر على أفعالها، إن دل على شيء فإنما على تطبيع أعمال العنف ضد الفلسطينيين في صفوف هذه الفئة، وعلى الإحساس بالحصانة التي تهبها دولة إسرائيل للمستوطنين المُحرضين على العنف.

13 للحصول على بيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA راجعوا: West Bank, Monthly Snapshot, 31.10.2024; Protection of Civilians, occupied Palestinian territory, 13-26 September 2022; Humanitarian Situation Update #252, 2.1.2025; Humanitarian Situation Update #337, 6.11.2025.

14 يانيف كوبوفيتش، على الرغم من الزيادة بعنف المستوطنين، يشهد الجنود أنهم مطالبون بتفريق المهاجمين وعدم احتجازهم، هآرتس، 11.11.2025.

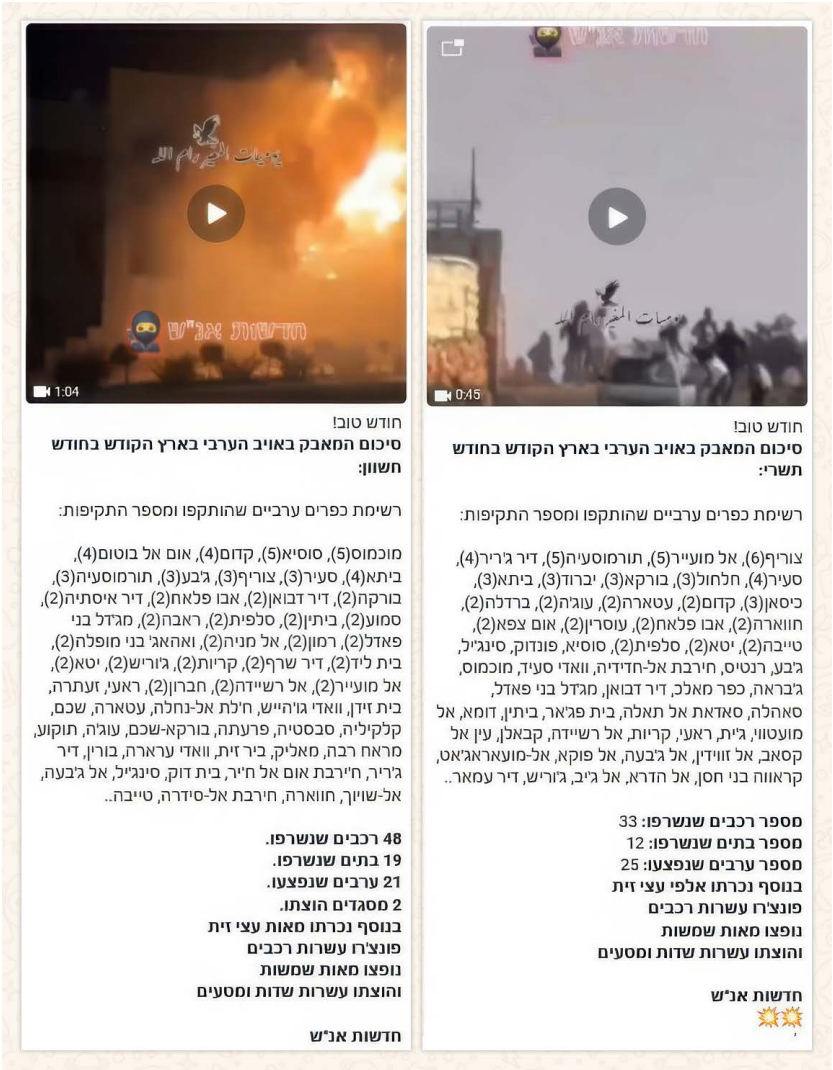

صورة شاشة لمنشورين من مجموعة الواتس-أب "أخبار أناش"، تشمل تلخيصًا للهجمات على المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية

جدير بالذكر أنه بالرغم من الارتفاع الحاد في عدد حوادث العنف الأيديولوجي ضد الفلسطينيين بالسنوات الأخيرة، إلا أن الفشل المنهجي في معالجة حوادث العنف كان قد بدأ قبل تشكيل الحكومة الحالية بوقت طويل. هذا فشل طويل ومتواصل يدُل على سياسة متعمدة لدولة إسرائيل التي تقبل وتذوّت العنف الأيديولوجي ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية لأنها تستفيد من عواقبه. ومهّد الدعم طويل الأمد المتمثل بانعدام الردع المُطلق، الطريق لتصعيد في كمية وشدة حوادث العنف في السنوات الثلاث الماضية.

العنف الجماعيّ المِنظم

إلى جانب الزيادة في عدد الحوادث، اتسم عنف المستوطنين في السنوات الأخيرة أيضًا بأعمال شغب جماعية ومنظمة في القرى والبلدات الفلسطينية، باستخدام الذخيرة الحية ضد السكان، الاعتداء على المنازل، رشق الحجارة، إتلاف الممتلكات، وإضرام النار في السيارات والمباني. في كثير من الأحيان تمت أعمال الشغب بدعم القوات العسكرية، التي بدلاً من وقف الهجوم كما هو مطلوب منها بموجب القانون، انضمت إلى مثيري الشغب أو شكلّت حراسة في خدمتهم، وأطلقت الغاز المسيّل للدموع والذخيرة الحية على السكان الفلسطينيين الذين حاولوا أن يحتموا ويحموا ممتلكاتهم.

رصدت منظمة ييش دين قرابة ثلاثين حادثة عنف جماعيّ مُنظم في الضفة الغربية من 2023 وحتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، في 16 منها تم التبليغ عن حضور جنود أو عناصر شرطة وقت أعمال الشغب وساعدوا بشكل مباشر أو غير مباشر في الاعتداء. على سبيل المثال، في شباط/ فبراير 2023، داهم مئات المستوطنين بلدة حوارة وأضرموا النار في عشرات المنازل ونحو 100 سيارة؛ في حزيران/ يونيو 2023، داهمت مجموعة مكوّنة من نحو 200 مستوطن قرية تُرمسعيا وأضرموا النار في المنازل والسيارات، وأطلق شرطي إسرائيلي النار مُرديًا أحد سكان البلدة قتيلًا، بينما حاول حماية منزله من المُعتدين؛[15] في نيسان/ أبريل 2024، هاجم مئات المستوطنين عدة قرى فلسطينية، بينها قريتي دوما والمُغير، وأضرموا النار في المنازل والسيارات، واعتدوا على السكان؛[16] في آب/ أغسطس 2024، داهم نحو 100 إسرائيلي قرية جيت غرب نابلس، وأضرموا النار في المنازل والسيارات، رشقوا الحجارة، وألقوا زجاجات حارقة وقتلوا أحد سكان القرية؛ في تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، دخل المستوطنون بلدة البيرة ليلاً، وأضرموا النار في نحو 20 مركبة فلسطينية؛ في كانون الثاني/ يناير 2025، غزا عشرات المستوطنين المُقنعين قريتي المُندق وجينصافوت، وأضرموا النار في المركبات والروضات والمباني، متسببين بأضرار جسيمة في الممتلكات، كما اعتدوا على المنازل والسكان بالحجارة؛[17] في آذار/ مارس 2025، هاجمت مجموعة من المستوطنين المسلحين بالعصي سكان قرية جنبة في مسافر يطا، أحيل العديد من سكان القرية لتلقي العلاج بالمستشفى عقب الهجوم، يشمل صبي في الـ15 من العمر أصيب بجروح خطيرة. في اليوم التالي، قام نحو 140 مستوطنًا وجنديًا (بعضهم مستوطنون معروفون من المنطقة) بمداهمة منازل القرويين، أتلفوا الممتلكات، ألقوا الطعام، وأرهبوا القرويين لساعات.[18] في نيسان/ أبريل 2025، هاجم مستوطنون قرية البردلة في غور الأردن، وأطلقوا الذخيرة الحية التي أصيب منها العديد من الفلسطينيين، وأضرموا النار في منازل وسيارات وحظيرة الماعز؛[19] في أيار/ مايو 2025، غزت مجموعة من نحو 40 مستوطنًا قرية بُرقين، وأضرموا النار في خمسة منازل وخمس سيارات، واعتدوا على السكان؛[20] في 19 حزيران/ يونيو 2025، داهم عشرات المستوطنين أراضي قرية صوريف. عندما حاول السكان التصدي لهم، وصل المزيد من عشرات المستوطنين بسيارات وتركتورونات (دباب)، ملثمين ويحملون أسلحة وعصي وقضبان حديدية. هاجموا السكان ورشقوا الحجارة وأطلقوا النار على المنازل. قتل

15 هجار شيزاف، نحو 200 مستوطن أضرموا النار في منازل وسيارات في ترمسعيا؛ قُتل فلسطيني بنيران الشرطة، **هآرتس**، 21.6.2023.

16 أورن زيف، مذابح في دوما: لو لم يفروا، لأحرقت عائلات بأكملها في منازلها، **سيحا ميكوميت**، 15.4.2024؛ توثيق من أعمال الشغب في المغير على صفحة ييش دين الفيسبوكية، 18.4.2024.

17 هجار شيزاف ويهوشواع برينر، إسرائيليان أصيبا بجروح خطيرة جراء إطلاق نار بالقرب من الفُندق في الضفة الغربية، واعتقل ضابط شرطة للاشتباه في إطلاق النار عليهما، **هآرتس**، 20.1.2025.

18 أورن زيف، المذبحة في جنبة: "جاؤوا صباحًا بلباس مدني، وفي المساء بزي عسكري"، **سيحا ميكوميت**، 1.4.2025؛ نير حسون، الجيش والمستوطنين تكاتفوا وشرعوا في رحلة الانتقام والعنف والرعب، **هآرتس**، 31.3.2025.

19 هجار شيزاف، أضرم المستوطنون النار في المنازل وحظيرة ماعز في قرية فلسطينية بغور الأردن وأطلقوا النار على سكانها، **هآرتس**، 24.4.2025.

20 هجار شيزاف، عشرات المستوطنين نفذوا بأعمال شغب في قرية بُرقين وأضرموا النار في سيارات، **هآرتس**، 23.5.5.2025.

أحد السكان المحليين بنيرانهم، وأصيب ثمانية آخرون بجروح، أحدهم بجراح خطيرة. وفقًا لأبناء المكان الذين تحدثوا مع ييش دين، تواجد الجنود في الموقع طوال مدة الاعتداء بل إنهم عاونوا المُعتدين.[21] في 25 حزيران/يونيو 2025، داهم عشرات المستوطنين قرية كفر مالك، رشقوا السكان بالحجارة وألقوا الزجاجات الحارقة، أضرموا النار في المنازل والمركبات، وأطلقوا النار على السكان. كما أطلق الجنود الذين وصلوا إلى مكان الحادث النار على السكان وأردوا ثلاثة منهم قتلى.[22]

تُذكر هذه الاعتداءات والهجمات الجماعية، بالمذابح التي شهدتها أوروبا في القرن التاسع عشر أو عمليات الإعدام الميدانية من دون مُحاكمة في الولايات المتحدة خلال القرن الماضي، وهي تُشير إلى ارتقاء درجة في تفعيل عنف المستوطنين، وتوّضح كيف أمسى هذا العنف مُمارسة مُنظمة واسعة النطاق تجري من غير عقاب أو حساب، وتُمكنها السلطات الإسرائيلية فعليًا بحماية الجيش وتوفير الحصانة لمرتكبيه.

2. عينة مُعطيات ييش دين: 1,750 تحقيقًا للشرطة منذ عام 2005

من عام 2005 إلى نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2025، رصدت ييش دين 1,750 ملف تحقيق تم فتحها في أعقاب جرائم ارتكبها مدنيون إسرائيليون ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية).[23] أجريت التحقيقات في إحدى وحدات شرطة منطقة يهودا والسامرة (منطقة الشرطة الإسرائيلية المسؤولة عن إنفاذ القانون في الضفة الغربية)،[24] وفي ختامها قررت الشرطة والنيابة العامة توجيه لائحة اتهام أو إغلاق ملف التحقيق.

البيانات الواردة في هذا التقرير لا تلخص نتائج جميع تحقيقات الشرطة في شبهات هذا النوع من الجرائم التي تم فتحها منذ عام 2005، وإنما فقط نتائج التحقيق في الملفات التي ترصدها وتتابعها ييش دين، والتي تمثّل فيها ضحايا الجريمة. ومع ذلك، فإن البيانات المتراكمة على مر السنين في هذه الملفات تشكل عيّنة واسعة وفريدة من نوعها، مما يُتيح تحليل أسلوب تعامل الشرطة الإسرائيلية مع جرائم المواطنين الاسرائيليين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية على خلفية أيديولوجية.

في بعض ملفات التحقيق المُدرجة في عيّنة ييش دين، اضطر موظفو المنظمة إلى مساعدة هيئات التحقيق الإسرائيلية في القيام بعملهم. من بين أمور أخرى، تلعب ييش دين دور الوسيط بين محققي الشرطة وضحايا الجريمة الفلسطينيين، ترافق الشهود إلى محطات الشرطة وحتى تبحث عن وتسلّم وثائق وصور ذات صلة بالتحقيق إلى وحدات التحقيق. هذه الحقيقة السخيفة في حد ذاتها تظهر أن الشرطة لا تتصرف، أو ليست مهتمة بالتصرف، بشكل مستقل وفعّال من أجل التحقيق بشكل صحيح في جرائم الإسرائيليين ضد الفلسطينيين.

21 ع. ييش دين، 20.8.2025.

22 جاكي خوري، أضرم المستوطنون النار في المنازل والسيارات بالقرب من رام الله، قتل ثلاثة فلسطينيين بنيران الجيش، **هآرتس**، 25.6.2025.

23 جميع البيانات الواردة في هذه الورقة صحيحة لتاريخ 31.10.2025. جرى في السنة الأخيرة تحديث والتحقق من جميع المعطيات، مما أدى إلى تعديلات طفيفة مقارنة بالبيانات المنشورة في سنوات سابقة.

24 باستثناء 15 ملفًا تم التحقيق فيها بقرار من الشرطة في إحدى محطات لواء القدس، على الرغم من أن الجرائم نفسها ارتكبت ضد السكان الفلسطينيين ووقعت في الأراضي المحتلة.

علاوة على ذلك، يمكن القول إن البيانات المقدمة في هذه العيّنة متحيّزة إلى حدٍ ما لصالح جهات التحقيق، مقارنة بملفات أخرى تفتقد لجهة خارجية مثل ييش دين يتم تبليغها وحتلنتها بوضع التحقيق ومخرجاته كممثل لضحايا الجريمة الفلسطينيين ووسيط بينهم وبين المحققين. ومع ذلك، من المهم توضيح أن ييش دين لا تشكل طرفًا في تحقيق الشرطة أو اتخاذ القرار إزاء نتائجه.

إنعدام الثقة بالسلطات الإسرائيلية

إلى جانب 1,750 ملفًا سيورد تحليل مخرجات التحقيق فيها أدناه، وثقت منظمة ييش دين على مر السنين المئات من أحداث العنف الإضافية، والتي اختار فيها ضحايا الجريمة الفلسطينيين عدم تقديم شكوى إلى الشرطة. أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل العديد من الفلسطينيين المتضررين من جرائم المدنيين الإسرائيليين يعزفون عن تقديم شكوى هو أن الجهاز المسؤول عن تلقي شكواهم غير متاح لهم بل ويعرّضهم للخطر في أحيان. كما أن محطات الشرطة التي من المفترض أن تتلقى شكواهم تقع داخل المستوطنات الإسرائيلية، والدخول إليها يستوجب مرافقة شرطي من لحظة الدخول من بوابة المستوطنة حتى بلوغ محطة الشرطة. في الممارسة العملية، ينتظر المشتكون أحيانًا لساعات طويلة عند بوابة المستوطنة دون رد، وحتى بعد السماح لهم بالدخول، في الكثير من الحالات لا يتواجد في المحطة شرطي ناطق بالعربية يستطيع تلقي شكواهم. وعليه، يضطر ضحايا الجريمة إلى الانتظار لوقت إضافي وفي كثير من الحالات يعودون إلى ديارهم دون أن يتمكنوا من تقديم شكوى على الإطلاق.

ظاهريًا، يمكن أيضًا تقديم الشكاوى من خلال مكاتب التنسيق والارتباط العاملة في الضفة الغربية، ولكن منذ عام 2023 معظم الأوقات تكون هذه المكاتب مُغلقة، وتُظهر تجربة ييش دين أن العديد من الشكاوى الواردة إلى الشرطة الفلسطينية لا يتم تحويلها إلى جهات التحقيق الإسرائيلية على الإطلاق. بسبب هذه المُعيقات في تقديم شكوى، عيّنت دين موظفًا مخصصًا في عام 2025 يتمثل دوره في مرافقة ضحايا الجريمة الفلسطينيين إلى محطات الشرطة، وهو دليل إضافي على الفشل المتأصل في نظام إنفاذ القانون الإسرائيلي.

بالإضافة، في كثير من الحالات، لا يرغب الفلسطينيون ضحايا جرائم المدنيين الاسرائيليين في الضفة الغربية بتقديم شكوى إلى الشرطة الإسرائيلية، باعتبارها جزءًا من النظام القمعي الذي يتحكم في كل جانب من جوانب حياتهم. في بعض الأحيان، يخشى الفلسطينيون من أن تعود الشكوى ضد مواطن إسرائيلي بمزيد من الأذى عليهم أو على أقاربهم، من جانب الجناة أو من جانب السلطات. في الغالبية العظمى من الحالات التي لا يقدم فيها فلسطينيون شكوى إلى الشرطة، لا يجري التحقيق في الجريمة على الإطلاق.

في العقد الماضي (2016-2025) وثقت منظمة ييش دين 1,451 حادثة ألحق فيها المدنيون الإسرائيليون الأذى بالفلسطينيين واعتدوا عليهم.[25] ومن بين هذه الأحداث، قدّم ضحايا الجريمة شكوى إلى الشرطة الإسرائيلية في 618 حادثة فقط (42,6%)، وفُتح تحقيق في أعقابها، وُثقّت نتائجه في ورقة المُعطيات هذه. **إختار 679 من ضحايا الجريمة (46,8%) عدم تقديم شكوى إلى الشرطة ولم يتم التحقيق في الأذى الذي لحق بهم.**[26] **من بين هؤلاء، أعرب 425 عن عدم ثقتهم بالسلطات الإسرائيلية وعملية التحقيق، وامتنع 156 عن تقديم**

25 حتى 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2025.

26 في الحالات الـ154 المتبقية، أحيلت معالجة الملف إلى طرف آخر أو توقف لأسباب مختلفة.

شكوى خوفًا من أن تعود عليهم الشكوى بضرر أو تؤدي إلى رفض تصريح عمل أو تصريح دخول إلى إسرائيل. وفي الحالات المتبقية، أعرب ضحايا الجريمة عن اعتراضهم مبدئيًا على التعاون مع السلطات الإسرائيلية أو أنهم واجهوا صعوبات في تقديم شكوى وبالتالي فقدوا الأمل.

تشهد عدم رغبة الفلسطينيين في تقديم شكاوى رسمية على انعدام الثقة العميق في سلطات إنفاذ القانون الإسرائيلية. إختار 40,5% من ضحايا الجريمة في الأحداث التي وثقتها ييش دين بين عامي 2016-2022 عدم تقديم شكوى بعد تعرضهم للأذى اثر اعتداء مدنيين إسرائيليين عليهم. وقد تعاظم هذا النمط أكثر منذ تنصيب الحكومة الحالية وتولي إيتمار بن جفير منصب وزير الأمن القومي المسؤول عن الشرطة. منذ بداية عام 2023 وحتى 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2025، وثقت ييش دين 513 حادثة إعتداء مدنيين إسرائيليين على فلسطينيين، في 299 منها **(58,3%)** اختار ضحايا الجريمة عدم تقديم شكوى. قد يكون تفاقم وتدهور الأوضاع في الضفة الغربية عمومًا منذ بداية الحرب عاملًا مساهمًا جعل من عام 2024 قياسيًا في عدد الفلسطينيين الذين لجأوا إلى ييش دين وأعربوا صراحة عن عدم رغبتهم في تقديم شكوى إلى الشرطة الإسرائيلية – **69%** (133 من أصل 194 حادثة رصدتها ييش دين). هذا النمط المتصاعد في السنوات الأخيرة بمعدل ضحايا الجريمة الفلسطينيين الذين يختارون عدم التقدم بشكوى إنما يُسلط الضوء على الدور الذي يلعبه فشل السلطات الإسرائيلية في إنفاذ القانون على المستوطنين بالضفة الغربية في خلق واقع يُعتبر فيه التوّجه إلى الشرطة عديم الجدوى.

3. أنواع الجرائم

تختلف الأحداث التي توّثقها ييش دين باختلاف خصائصها وشدتها، لكنها تُشير جميعًا إلى نهج متسّق. ينتهج مدنيون إسرائيليون في الضفة الغربية أساليب عنف مختلفة لتعطيل روتين حياة الفلسطينيين اليومي بدافع تهديد، ترهيب، وتهجير وطرد الفلسطينيين من بيوتهم وأراضيهم، وأراضيهم الزراعية ومراعيهم. تحدث أعمال العنف هذه تقريبًا في كل محل، في الشوارع والطرقات، في الأراضي الزراعية وحتى داخل البلدات الفلسطينية والمنازل.

بشكل عام، يمكن تصنيف أحداث الجريمة ضد الفلسطينيين كنوعين رئيسيين: **جرائم العنف** بما في ذلك القتل غير العمد، الاعتداء، الضرب، إطلاق النار، رشق الحجارة، تهديد وقتل حيوانات أو إيذاءها. إلى جانب ذلك، **أعمال التعدي على الممتلكات والأملاك وإتلافها** التي تشمل الحرق العمد للمنازل، المساجد، السيارات، السرقة، قطع أشجار الزيتون، إتلاف المحاصيل الزراعية، إتلاف الممتلكات ورش الكتابات النابية على الجدران (المعروفة باسم "عمليات تدفيع الثمن")، بالإضافة إلى أنواع مختلفة من إحداث الضرر للممتلكات من خلال التعدي على الأملاك، اقتحام أراضي، تسييج أراضي، نصب مباني، أو منع الوصول إلى الأراضي. وفي العديد من الحالات تُدمج أكثر من واحدة من هذه الجرائم في آن معًا، من حيث العنف والتعدي على الممتلكات.

تعمل هذه الجرائم المتنوعة، على الرغم من تصنيفها في ورقة المُعطيات هذه على أنها منفصلة، معًا لتحقيق هدف مركزي واحد: الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، التضييق على مالكيها بحسب القانون وتوسيع نطاق السيطرة الإسرائيلية ميدانيًا من خلال العنف غير الرسمي.

من بين جميع الحالات التي حققت فيها الشرطة وترصدها وتتابعها ييش دين بين عامي 2005 و2025، في721 ملفًا (41%) شملت الحادثة توظيف **جريمة عنف**. تضمنت 1029 حادثة (59%) **إتلاف للممتلكات والأملاك**. في 158 ملفًا من مجمل الملفات، ظهر في الحادثة نفسها نوعي العنف المذكورين.

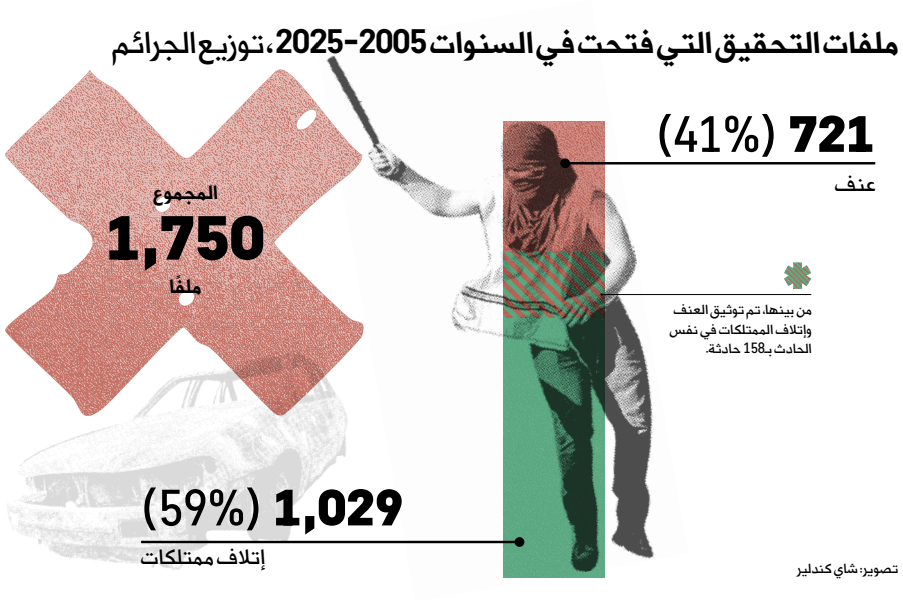

4. نتائج التحقيق: تغلق معظم ملفات التحقيق دون لائحة اتهام

صحيح لنهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2025، كانت سلطات إنفاذ القانون لا تزال تُعالج 65 من أصل 1,750 ملف تحقيق لجرائم ضد الفلسطينيين ترصدها ييش دين. من بين 1,685 ملف تحقيق اكتملت مُعالجته بنتيجة معروفة:

- تم إغلاق 1,589 ملفًا (93,6%) في ختام التحقيق من دون توجيه لائحة اتهام.
- تم توجيه الاتهام في 113 ملفًا فقط (6,7%).*

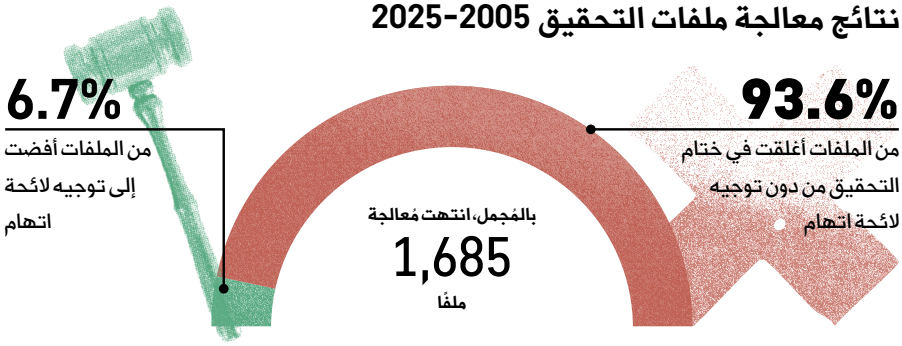

* أغلقت الشرطة 6 ملفات تحقيق (0,4%) ولكن أعيد فتحها بعد استئناف ييش دين وتم توجيه الاتهام فيها بنهاية المطاف

5. أسباب إغلاق ملفات التحقيق: الشرطة تفشل في التحقيق في الجريمة على خلفية أيديولوجية

يرافق فريق ييش دين القانوني ضحايا الجريمة الفلسطينيين الذين يقومون بتوكيلهم لتمثيلهم أمام سلطات تطبيق وانفاذ القانون. في حال إغلاق ملف التحقيق، يقوم الفريق القانوني بمراجعة مواد التحقيق الشرطية. إذا كانت هناك إجراءات تحقيق إضافية لم تنفذها الشرطة أو إذا كانت الأدلة المجموعة كافية لتوجيه لائحة اتهام، تتقدم ييش دين باستئناف على قرار إغلاق ملف التحقيق نيابة عن ضحية الجريمة الفلسطيني.

من المفترض أن تقوم سلطات تطبيق القانون والانفاذ بإطلاع منظمة ييش دين على حالة ملف التحقيق وهي ملزمة بتقديم إشعار خطيّ في حال تقرر إغلاق الملف. في هذه الحالات، تسعى ييش دين أيضًا إلى استيضاح أسباب الإغلاق المحددة في الملف.[27] تكمن أهمية في الحصول على سبب الاغلاق لأجل استنفاد حقوق ضحية الجريمة ومن شأنه أن يساعد على معرفة الظروف التي أغلق فيها الملف وما إذا كانت الشرطة قد وصلت إلى قاعدة وقائعية لذلك. تسمح الأسباب التي تم على أساسها إغلاق ملفات التحقيق، من بين أمور أخرى، للفريق القانوني باتخاذ قرار إزاء الاستئناف على قرار إغلاق ملف التحقيق.

يُتيح تحليل أسباب الاغلاق التي قدمتها الشرطة إلى ييش دين رصد ومتابعة الاتجاهات والأنماط في عمل الشرطة والنيابة العامة خلال تحقيقاتها بجرائم الاسرائيليين ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. من أصل

27 يُحدد قانون مفوضية الشرطة الوطنية تسعة أسباب لإغلاق ملفات التحقيق وأرشفتها، لمزيد من التفاصيل: أوامر المفوضية الوطنية 14.01.01: حادث إشتكاء ومعلومات أخرى عن الجريمة – الإبلاغ، التصنيف، والتعامل. يُحدد قانون الإجراءات الجنائية (النسخة الموحدة)، 1982، في المادة 63(أ)(2): "سيتم إخطار المُشتكي بقرار عدم التقديم للمحاكمة ويُسلم إشعارًا خطيًا دون تحديد أسباب إغلاق الملف، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أنه يحق للمُشتكي أن يستوضح السبب المذكور من خلال الوصول إلى أي محطة شرطة وكذلك بإحدى الطرق التي تحددها الشرطة".

1,578 ملف تحقيق فُتح منذ 2005 وأغلق دون توجيه لائحة اتهام، أعطت الشرطة الإسرائيلية ييش دين أسباب الإغلاق في 1,511 ملفًا.

- **أغلق** 987 ملفًا (64,4%) بحجة **مُجرم مجهول الهُويّة**: حددت الشرطة أنه تم تنفيذ جريمة جنائية، لكنها فشلت في تحديد مكان المشتبه بهم في ارتكاب الجريمة.
- أغلق 292 **ملفًا** (19,3%) بحجة عدم توّفر الأدلة: حددت الشرطة أنه تم تنفيذ جريمة جنائية، وحتى قامت بتحديد المشتبه بهم في الجريمة، لكنها فشلت في جمع وبلورة أدلة كافية لمُحاكمة هؤلاء المشتبهين.
- أغلق **167** ملفًا (11%) بحجة **عدم وجود جريمة جنائية أو انعدام ذنب جنائيّ**: خلصت الشرطة إلى أنه لا يوجد اشتباه في ارتكاب جريمة أو مخالفة جنائية أو أن هناك قاعدة بينيّة لوجود جريمة جنائية، ولكن الأدلة التي تربط المشتبه به في الملف تقع في حدود الحد الأدنى للبيّنات. **في 42 ملفًا** منها (نحو ربع الحوادث) إستأنفت ييش دين لاعتقادها بأن التحقيق لم يستنفد بالكامل، وأن الشرطة أخطأت في قرارها بإغلاق الملف.
- **أغلق 65 ملفًا (4,3%) بحجج أخرى: أغلق 49 ملفًا بحجة الظروف غير مناسبة لفتح تحقيق/ مُحاكمة (حجة كانت تعرف سابقًا باسم "انعدام اهتمام المصلحة العامة"). تم إغلاق ثلاث ملفات بحجة أن المُشتبه به أو المدعى عليه غير أهل للعقاب**،[28] أغلق ملف واحد بسبب **التقادم** على الجريمة، وأغلقت 10 ملفات اثر **إحالتها إلى سلطة أخرى** وأغلق ملفين بسبب اتفاق مشروط.[29]

حجج لإغلاق ملفات التحقيق 2005-2025

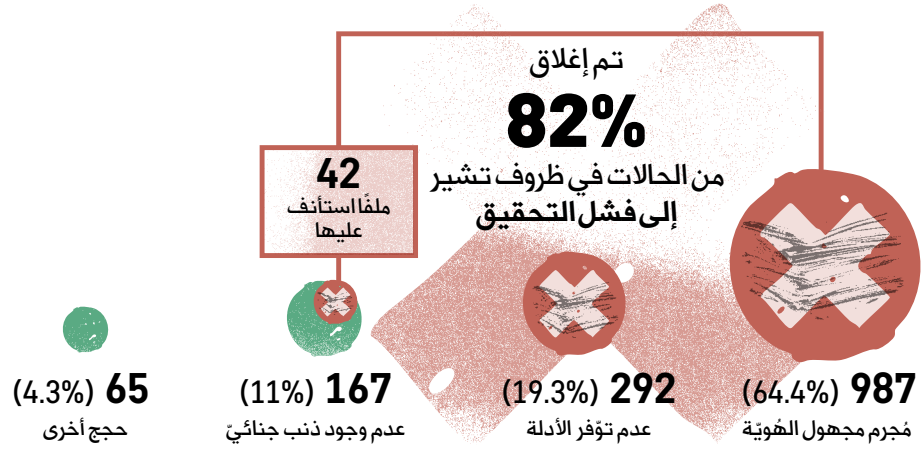

28 لا يتحمل المشتبه به أو المدعى عليه المسؤولية الجنائية بسبب عمره (أقل من 12 عامًا) أو بسبب حالته الصحية العقلية.

29 الاتفاق المشروط هو إجراء لا يقدم فيه الادعاء لائحة اتهام شريطة أن يعترف المشتبه به بارتكاب الجريمة ويتعهد بشروط معينة.

يشير تحليل الظروف التي تم فيها إغلاق ملفات التحقيق إلى أن **الشرطة فشلت في التحقيق في 82% من الملفات المفتوحة منذ عام 2005 وانتهت مُعالجتها بنتيجة معلومة (1,321 من أصل 1,618 ملفًا).**[30] أغلق 1,279 ملف تحقيق على أساس "المُجرم مجهول الهُويّة" أو "عدم توّفر الأدلة"، مما يشير إلى أن الشرطة خلصت إلى ارتكاب جريمة ما ولكنها فشلت في تحديد مكان المشتبه بهم بتنفيذ الجريمة أو في بلورة أدلة وبيّنات كافية للمقاضاة. بالإضافة، في 42 من ملفات التحقيق التي أغلقت بحجة "عدم وجود جريمة جنائية" أو "انعدام ذنب جنائي"، قدم فريق ييش دين القانوني استئنافًا على إغلاقها لاعتقاده أنه تتوفر أدلة وبيّنات على ارتكاب جريمة أو أن التحقيق فيها لم يستنفد أو يُكتمل. وبناءً على ذلك، تُدرج هذه الحالات أيضًا في عداد الحالات التي انتهت بنتيجة تدل على الفشل. **يدل مُعدل الفشل المرتفع على فشل منهجي مستمر ومُتعمد من قبل سلطات تطبيق وانفاذ القانون في معالجة الجنوح والجريمة على خلفية أيديولوجية تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية، بشكل متواصل منذ أكثر من عشرين سنة.**

6. نتائج الإجراءات القانونية: 3% فقط من ملفات التحقيق أفضت إلى الإدانة

يتناول هذا الفصل نتائج الإجراءات القانونية التي اتخذت في الحالات القليلة (6,7% من الملفات التي انتهت مُعالجتها) التي خلصت التحقيقات التي ترصدها ييش دين إلى توجيه لوائح الاتهام.[31]

من أصل 1,750 ملف تحقيق ترصده ييش دين منذ عام 2005، وُجهت لائحة اتهام في 113 حتى الآن. إعتبارًا من نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2025، لا تزال الإجراءات القانونية جارية في 6 ملفات اضافية، وفي7 ملفات أخرى اكتملت الإجراءات دون الإبلاغ بأي معلومات عن مخرجاتها. وعليه، بالنسبة للملفات الـ100 التي تمت فيها مقاضاة مواطنين إسرائيليين إعتدوا على فلسطينيين أو على ممتلكاتهم، يمكن تقديم معلومات بشأن مُخرجات ونتائج الإجراءات القانونية.

- أفضت **9 إجراءات (9% من الإجراءات القانونية المكتملة) إلى إدانة تامة** لجميع المُدعى عليهم.
- أفضى **48 إجراءً (48%) إلى إدانة عقب صفقة ادعاء أو إدانة جزئية**. أي صفقة تسوية قضائية بين النيابة والمتهمين، عادة بتهم مخففة تختلف عن تلك الواردة في لائحة الاتهام الأصلية، أو إدانة المتهمين أو بعضهم في قسم من بنود الاتهام المُدرجة في لائحة الاتهام الأصلية.
- أفضى **18 إجراءً (18%) إلى تحديد الذنب دون إدانة**، بمعنى أن المحكمة قضت بأن المتهم قد ارتكب بالفعل الجريمة أو الجرائم المنسوبة إليه لكنها امتنعت عن إدانته بموجب القانون.

30 من أصل1,685 ملفًا انتهت معالجته، يشمل التي خلص منها إلى توجيه لائحة اتهام، تم تنقيص 67 ملفًا أغلق، لكن لم توّفر شرطة إسرائيل حجج وأسباب اغلاقها، لذلك لا يمكن تحديد ما إذا كان إغلاق الملف يدلّ على الفشل، وعليه، بالمُجمل أغلق 1,618 ملفًا بنتيجة معلومة لييش دين.

31 من المهم التأكيد على أن ضحية الجريمة الفلسطيني ليس طرفًا أساسيًا في هذه الإجراءات الجنائية، حيث تقوم الدولة بمحاكمة المواطنين الإسرائيليين. ومع ذلك، فإن لضحايا الجريمة حقوق معينة ينص عليها قانون حقوق ضحايا الجريمة (2001)، ويرافق فريق ييش دين القانوني الذي يمثل ضحايا الجريمة، الإجراءات القانونية ويرصد مخرجاتها.

- أفضى **16 إجراءً (16%) إلى إلغاء أو شطب لائحة الاتهام**، بعد أن تم رفعها بالفعل إلى المحكمة من قبل سلطات الادعاء.
- أفضت **9 إجراءات (9%) إلى تبرئة** المدعى عليه أو المدعى عليهم.

نتائج الإجراءات القانونية في ملفات ييش دين 2005-2025

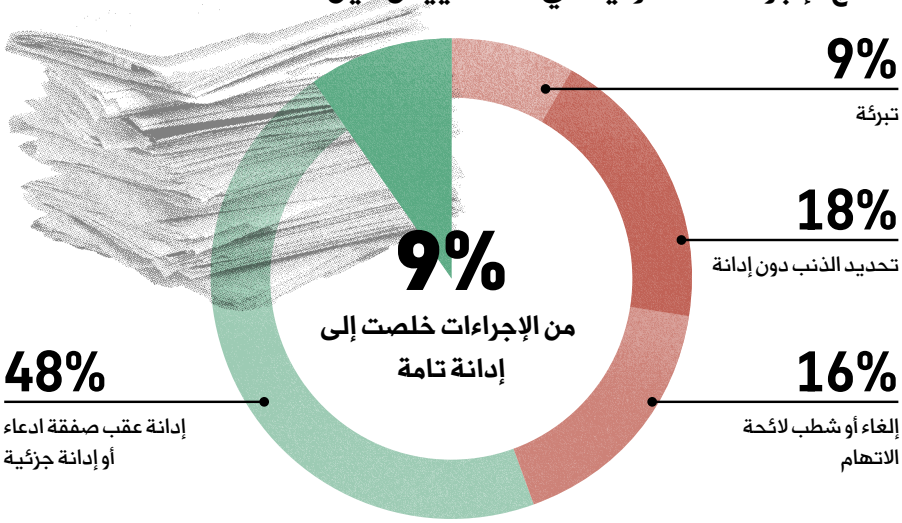

تكمن أهمية فريدة لجرائم الإسرائيليين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية كونها تُرتكب في إطار نظام الهيمنة والسيطرة وقمع مجموعة قومية ما على أخرى، والتي ترتكب جريمة الفصل العنصري (الأبارتهايد) بالنحو الذي يُحدده القانون الجنائي الدولي. والمعتدون هم مواطنون إسرائيليون يحظون بحقوق زائدة وبحماية عسكرية من الجيش، والضحايا هم فلسطينيون يتعرضون للتمييز المُمنهج في الحقوق والموارد ويعيشون في ظل نظام قمعي مفروض عليهم.[32]

يعرّف القانون الدولي السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بأنهم سُكان محميون، ويُحدد واجب دولة إسرائيل بتوفير الحماية لهم ولممتلكاتهم.[33] كما تتطلب المبادئ الأساسية لسيادة القانون في إسرائيل من الدولة حماية السكان الفلسطينيين من العنف وانتهاك القانون. ومع ذلك، **تشهد المُعطيات التي جمعتها ييش دين طوال عقدين من الزمن، على عدم استعداد دولة إسرائيل في منع أو التعامل مع الجريمة القومية التي يرتكبها الإسرائيليون**، مما يثبت أن نظام إنفاذ القانون الإسرائيلي يفشل في الوفاء بواجبه في حماية الفلسطينيين من عنف الاسرائيليين.

32 ييش دين، الاحتلال الإسرائيلي وجريمة الأبارتهايد (الفصل العنصري) في الضفة الغربية: وجهة نظر قانونية (حزيران/ يونيو 2020)

33 **اتفاقية لاهاي بشأن قوانين الحرب** (1907)؛ بموجب المادة 46 من الأحكام الملحقة، **اتفاقية جنيف الرابعة** (1949).

بالمُجمل، منذ عام 2005، أفضت فقط 3% من ملفات التحقيق التي رصدتها ييش دين، التي تُعنى بارتكاب إسرائيليين جرائم على خلفية أيديولوجية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى إدانة تامة أو جزئية (57 من أصل 1,685 ملفًا انتهى مُعالجتها بنتيجة معلومة، يشمل نتيجة لائحة الاتهام). يُشير هذا المعدل المنخفض، والمتواصل منذ أكثر من عقدين، إلى أن سياسة الإنفاذ الفاشلة ليست تقصيرًا، بل هي دليل على أن دولة إسرائيل تُتيح العنف المُنتهج ضد السكان العزل عن عمد، وأحيانًا تتعاون مع العنف عمليًا. غياب انفاذ القانون على الجريمة على خلفية أيديولوجية ضد الفلسطينيين يزيل أي آلية للردع ويُرسّخ هذا العنف كأداة فعالة لتوسيع نطاق النهب والسيطرة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

خُلاصة المُعطيات المعروضة في هذه الورقة هي أن **دولة إسرائيل وسلطات الإنفاذ التابعة لها في الضفة الغربية تتحمل المسؤولية المباشرة عن العنف الذي يرتكبه الإسرائيليون ضد الفلسطينيين.**

بلاغ بموجب القانون: منظمة ييش دين هي منظمة تتلقى تمويلها بالأساس من كيانات دولية أجنبية. تتوّفر قائمة مفصلة بالمتبرعين لنا على موقع مسجل الجمعيات والمؤسسات غير الربحية وعلى موقعنا الإلكتروني. تعتز ييش دين بأنها تتلقى التمويل من دول تعتقد مثلنا أن الاحتلال ليس شأنًا إسرائيليًا داخليًا وتتبرع لأجل ترقية وتعزيز حقوق الإنسان.